

نظرة عامة على عام ٢٠٢٣: المرأة الإيرانية مقاومة وصامدة رغم القمع العنيف

واجهت المرأة الإيرانية، في عام ٢٠٢٣، العديد من التحديات وعانت من الكثير من المظالم، بيد أنها أظهرت أيضاً مقاومة كبيرة في النضال ضد الدكتاتورية الحاكمة. ونلقي في هذا العدد الأخير من التقرير الشهري [للجنة المرأة](#) بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية لعام ٢٠٢٣؛ لمحة عامة عن أهم أحداث العام المتعلقة بالمرأة في إيران.

يناير ٢٠٢٣

صحفيون خلف القضبان

تزامناً مع استمرار الانتفاضة في إيران؛ تم في شهر يناير اعتقال العديد من الصحفيين، ومن بينهم نساء، وتم والزج بهم في السجون. ولا يزال بعضهم رهن الاحتجاز حتى يومنا هذا، بينما واجه آخرون أحكاماً قضائية مختلفة، بدءاً من أحكام بالسجن وصولاً إلى الإفراج المؤقت بكفالة، ومنهم من اختار المنفى.

وتجدر الإشارة إلى أن [نيلوفر حامدي، وإلهه محمدي](#) تعيشان في السجن منذ سبتمبر ٢٠٢٢، وتعيشان حالياً في عنبر النساء بسجن إيفين، حيث أنه تم الحكم على نيلوفر بالسجن لمدة ١٣ عاماً، وعلى إلهه بالسجن لمدة ١٢ عاماً بتهمة ملفقة هي "التعاون مع دولة معادية".

كما أن ويدا رباني، البالغة من العمر ٣٤ عاماً، تقضي حكماً بالسجن لمدة ٦ سنوات في عنبر النساء بسجن إيفين. والجدير بالذكر أنها تعاني من مشاكل صحية مختلفة.

هذا وبدأت كل من نسيم سلطان بيكي، وسعيدة شفيعي تنفيذ عقوبتهما بالسجن لمدة ٣ سنوات ونصف السنة في نوفمبر ٢٠٢٢.

كما أن زهرا، وهدي توحيد مسجوتان في [عنبر النساء بسجن إيفين](#) منذ يونيو ٢٠٢٣ لتنفيذ عقوبتهما بالسجن لمدة عام.



من اليمين: ويدا رباني، إلهه محمدي، نسيم سلطان بيكي، سعيدة شفيعي، ونيلوفر حامدي

فبراير ٢٠٢٣

شن هجمات كيميائية وحشية على مدارس البنات

شهد شهر فبراير تصعيداً [للحجرات الكيميائية](#) على مدارس البنات في جميع أنحاء إيران. ويبدو أن الاغتيال البيولوجي للإنساني كان آخر محاولة للنظام الإيراني لقمع الاحتجاجات والثورة المستمرة على مدى ٦ أشهر بقيادة الشابات وفتيات المدارس.

والجدير بالذكر أن تسميم الطالبات بالغاز كان مقصوفاً في البداية على مدارس قم. بيد أنه تم استهداف مدرسة ثانوية للبنات في طهران في ١٤ فبراير ٢٠٢٣، وانتشرت الهجمات الكيميائية على المدارس في جميع أنحاء البلاد.

وحسب قول سعيد كريمي، معاون وزارة الصحة، فإن ١٣,٠٠٠ طالبة قد توجهن إلى مراكز الرعاية الصحية للعلاج من التسمم. (موقع "مشرق" الحكومي - ١٣ مارس ٢٠٢٣).

وخير دليل على تورط الحكومة في هذه الجريمة المروعة هو تقاعس نظام الملالي لمدة ٣ أشهر عن إيقاف هذه المهزلة للإنسانية.



مارس ٢٠٢٣

تكثيف القمع لفرص الحجاب الإجباري

كثف النظام الإيراني، في شهر مارس؛ قمع معارضات **الحجاب الإجباري**، ووسع من نطاق حملته التي بدأت في ديسمبر. وخلال عطلة عيد النوروز، تم بالقوة إغلاق الأماكن التي استضافت معارضات الحجاب الإجباري، في حين قام أفراد الأمن بتقييد وجودهن في المطارات والمواقع التاريخية.

وأعلن حسين جلالی، عضو مجلس شوری الملالي؛ عن الانتهاء من الخطة العدوانية المسماة بـ "العفة والحجاب". وتنطوي هذه الخطة على فرض غرامات مالية باهظة تتراوح ما بين ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣ مليارات تومان، وإلغاء رخصة القيادة، وإلغاء جواز السفر، وحظر الإنترنت على الشخصيات المعروفة وأصحاب المواقع الإلكترونية.

وبدأت الأجهزة التنفيذية لنظام الملالي بمراقبة ٧ أنواع من الأماكن بهدف ضبط الالتزام بالحجاب الإجباري داخل وسائل المواصلات، والأماكن العامة، والمكاتب الحكومية، والمراكز التعليمية، والمطارات، والفضاء الافتراضي، فضلاً عن مراقبة الشخصيات الشهيرة في الشوارع والممرات.

وشدّد أحمد راستينه، عضو مجلس شوری الملالي على ضرورة التطبيق الصارم لقانون الحجاب، وقال: "إن القضية اليوم ليست قضية التبرج والسفور، بل القضية هي أن الأعداء قد وضعوا خطة معقدة للغاية لقيادة البلاد نحو عدم الاستقرار، والإخلال بالنظام والانضباط الاجتماعي، وتضليل الناس عن القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية. إن الحجاب في بلادنا قانون ويجب على الجميع الالتزام به".



استئناف حملة فرض الحجاب الإجمالي وتكثيفها

أكد كبار المسؤولين، ومن بينهم رئيس جمهورية الملاي، **إبراهيم رئيسي**، ورئيس السلطة القضائية، غلامحسين محسني إيجني، في أوائل شهر أبريل؛ على ضرورة مراعاة الحجاب الإجمالي، وحذروا من أن السلطات ستتخذ إجراءات صارمة ضد المخالفات. وأكد رئيس السلطة القضائية على أنه سيتم اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي انتهاك للقانون والشريعة في الأماكن العامة؛ من قبيل خلع الحجاب. وسوف تتم مساءلة المستشارين والمحرضين عن نتائج هذا الأمر. واعتبر خلع الحجاب دليلاً على انتهاك الحياء العام والضوابط الشرعية، وهو ما تدعمه الدول الغربية. والجدير بالذكر أن نظام الملاي أعلن رسمياً عن بعض الخطط لتطبيق قانون الحجاب الإجمالي، و**خطة العفة** والحجاب اعتباراً من ١٥ أبريل ٢٠٢٣. وأكد أحمدرضا رادان، القائد العام للشرطة؛ على التنفيذ الخالي من الأخطاء، من خلال مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة، وحدد بعض المناطق، من قبيل الطرق العامة، والمركبات، والمحلات التجارية التي يتم إبلاغ السلطات القضائية عما يحدث فيها من مخالفات. وتم إصدار الأمر للسلطات القضائية بدعم الشرطة في تنفيذ خطة الحجاب الجديدة. وقد أعلنت قيادة نظام الملاي صراحةً أن عدم الامتثال لقانون الحجاب ستكون له عواقب وخيمة، مما يشير إلى تكثيف قمع من لا يلتزم باللوائح الإلزامية للحجاب.



وزارة المخابرات تُغلق قضية الهجمات الكيماوية

استؤنفت الهجمات الكيماوية على تلميذات المدارس بعد عطلة عيد النوروز. وزعم نظام الملاي أنه تم القبض على مرتكبي الهجمات، بيد أنه لم ينشر سوى بضعة أسماء، وقدم اعترافات من المرجح أنها انتزعت تحت وطأة التعذيب. إلا أن هذه الاعتقالات لم توقف الهجمات الكيماوية، التي امتدت إلى أكثر من ٧٠٠ مدرسة في ١٦٠ مدينة وألحقت الضرر بما لا يقل عن عدد من الطالبات يتراوح ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ طالبة. ويشمل هذا العدد الكبير من الطالبات المتضررات وفاة ما لا يقل عن ٥ طالبات.

ومن المثير للاهتمام أن وزارة المخابرات تولت التحقيق في هذه القضية بدلاً من المؤسسات ذات الصلة، من قبيل وزارة التربية والتعليم أو وزارة الصحة.

ففي ٢٨ أبريل ٢٠٢٣، أصدرت وزارة المخابرات بياناً اعتبرت فيه أن سبب هذه الهجمات هو محاولة عملاء العدو زعزعة استقرار نظام الملاي، ونفت استخدام مواد سامة، وقالت إن إطلاق مواد غير سامة تسبب في حالة من الذعر لدى الطالبات. وشددت هذه الوزارة السيئة السمعة على دور الشبكات المتعددة في الفضاء الإلكتروني في نشر الشائعات والتخويف من الذهاب إلى المدارس، وهددت بالقبض على المتورطين ومعاقبتهم. كما توعدت وزارة المخابرات بالملاحقة القضائية لكل من يوجه اتهامات لا أساس لها من الصحة للحكومة أو الأفراد والتيارات الموالية لنظام الملاي.

ومع ذلك، هناك أدلة كثيرة على تورط الحكومة في الهجمات الكيماوية على **تلميذات المدارس**، ومن بينها ما يلي:

١- تقاعس الحكومة، وتصريحات المسؤولين المتناقضة. ٢- السيناريو المخطط له مسبقاً لرفض اللوم، والتستر على الحقيقة. ٣- القبض على الصحفيين والآباء والمتظاهرين بدلاً من القبض على المجرمين. ٤- كان لقوات حرس نظام الملاي حق الوصول الحصري إلى نتائج اختبار تسمم الطالبات، بيد أنها لم تعلن عنها. ٥- لم يستخدم نظام

الملاي لقطات كاميرات مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة للتعرف على المجرمين. ٦- إصدار أوامر للمدارس بإغلاق أبوابها، ومصادرة الهواتف المحمولة للتلميذات أثناء الهجوم الكيميائي.



مايو ٢٠٢٣

الاحتجاج على تزايد عمليات الإعدام

تم في شهر مايو أعدام ما لا يقل عن ١٤٦ سجيناً في إيران، من بينهم ٣ نساء و ٣ سجناء سياسيين. وفي حالات مختلفة، تجمع أهالي المحكوم عليهم بالإعدام وأطفالهم القاصرين أمام ما تسمى بوزارة عدل الملاي في طهران أو أمام السجون الأخرى في أصفهان، وبندر عباس، وكرج، وغيرها من السجون، وطالبوا المسؤولين بعدم إعدام أحبائهم. واحتجوا بشدة على تزايد عدد **عمليات الإعدام**، وطالبوا بالوقف الفوري لأحكام الإعدام الجائرة المفروضة على أحبائهم.

وتتحمل عائلات المتظاهرين الذين تم إعدامهم: صالح ميرهاشمي، ومجيد كاظمي، وسعيد يعقوبي؛ معاناة شديدة لأن الأجهزة الأمنية لم تسمح لهم بدفن أحبائهم. والجدير بالذكر أن قوات الأمن دفنت هؤلاء المتظاهرين الثلاثة في ثلاثة أماكن متباعدة، ولم تسمح لعائلاتهم بإقامة مراسم الجنازة. وفي وقت لاحق، تم اعتقال آباء الضحايا وشقيقاتهم وإخوانهم.

اعتقال المحامين والمدربين ومعاقبتهم

حاول نظام الملاي، في شهر مايو، تشديد سيطرته على المحامين، من خلال استدعاء ٧٠ محامياً، من بينهم عدد كبير من النساء، لحضور جلسات الاستماع في المحكمة الأمنية في سجن إيفين دون توجيه اتهامات محددة لهم. وتعرض المحامون للضغوط في هذه الاجتماعات للتوقيع على "تعهدات" مكتوبة مسبقاً، وأجبروا على الاعتذار عن دفاعهم عن المحتجين، والتعهد بعدم التعامل مع الشبكات الأجنبية أو عناصر المعارضة. والجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يهدف إلى منع المحامين من دعم الاحتجاجات والدفاع عن المتظاهرين.

وتم الحكم على عدد من المحامين بالسجن، ومن بينهم محاميتان بارزتان في مجال حقوق الإنسان، هما السيدة/ مرضية نيك آرا، والسيدة/ **فرزانه زيلابي**.



مرضیة نیک آرا، وفرزانه زیلابی

في فضيحة صادمة، كشفت والدة المحامية شهيدة الانتفاضة، **مريم آروين**؛ النقاب عن أنه تم في السجن حقن ابنتها التي كان قد تم اعتقالها بسبب دفاعها عن موكلها؛ بالمصل بحجة التهدة والتسكين والتقوية، ودمروها، ويأتي ذلك في إطار سعي نظام الملالي إلى إخضاع المعارضة وإسكات صوتها. وتسببت هذه الحقن في وفاة مريم آروين بعد إطلاق سراحها من السجن. وأكد طبيب السجن الأضرار التي لحقت بمريم آروين.



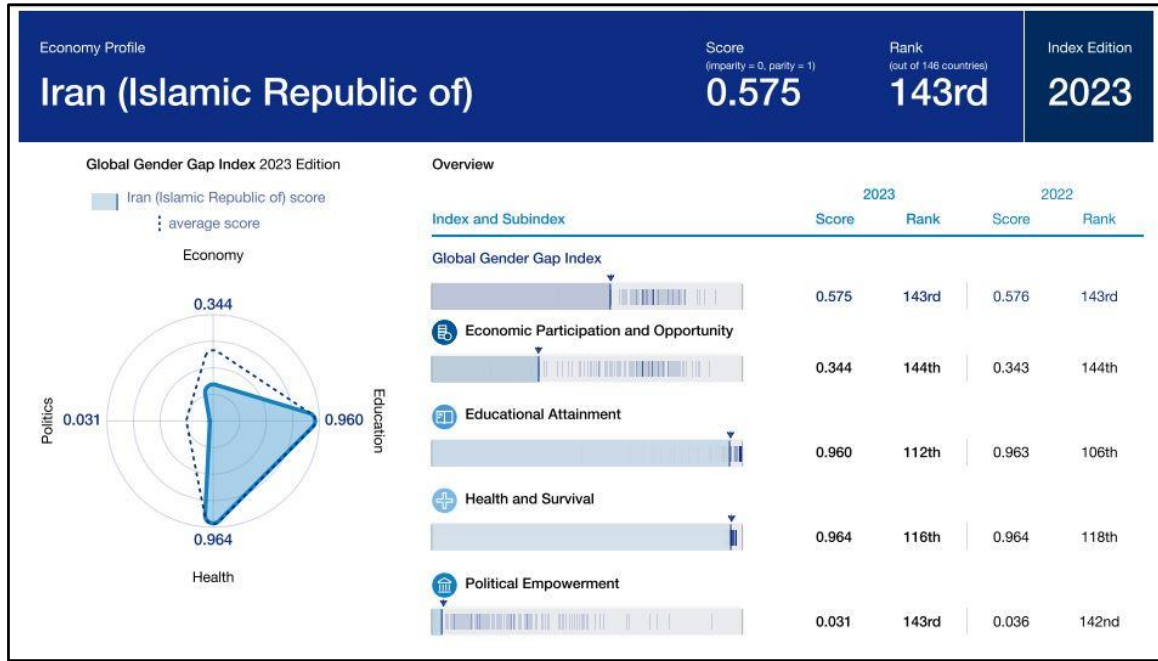
من اليمين: كوكب بداعي، وعاتكة رجيبي، وفاطمة تدريسي

كما زاد نظام الملالي من الضغوط على المعلمات من خلال اعتقالهن وفصلهن واستدعائهن. والقصة وما فيها هي أن المعلمات في ١٤ محافظة قاموا في ٩ مايو ٢٠٢٣ بتنظيم احتجاجات واسعة النطاق احتجاجاً على أوضاعهن المعيشية الطاحنة. وتم اعتقال عدد من المعلمات أثناء هذه الاحتجاجات، ومن بينهم **عاتكة رجيبي**، وفاطمة تدريسي، مما يشير إلى أن نظام الملالي كان يقوم بقمع واسع النطاق. وواجهت بعض المعلمات، ومن بينهن **فريا أنامي**، وفرزانه ناظران بور الفصل التعسفي والسجن. ويعيش حالياً ما لا يقل عن ١٦ معلمة مسجونات في سجون مختلفة. وتشمل الاتهامات الموجهة لهؤلاء المعلمات: الاجتماع مع العائلات المتضررة من الاحتجاجات، ومشاركة المحتوى الداعم لهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وتم في خوزستان توجيه اتهامات لـ ١١ معلمة، من بينهن **كوكب بداعي**، وزهرا بختياري؛ بالإخلال بالأمن القومي، والدعوة ضد الولي الفقيه.

يونيو ٢٠٢٣

التقرير العالمي للفجوة بين النوعين الاجتماعيين لعام ٢٠٢٣ يضع إيران في أسفل الجدول

نشر المنتدى الاقتصادي العالمي أحدث تقرير له حول الفجوة العالمية بين **النوعين الاجتماعيين**، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣. ويفيد هذا التقرير بأن إيران تأتي في المرتبة الـ ١٤٣ من بين ١٤٦ دولة حول العالم تم تقييمها لهذا التقرير. ويفيد التقرير العالمي للفجوة بين النوعين الاجتماعيين لعام ٢٠٢٣ بأن مؤشر الفجوة بين النوعين الاجتماعيين للمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص للنساء في إيران يبلغ ٣٤,٤ في المائة. كما يبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة ٢٠,٤ في المائة، مما يضع إيران في المرتبة ١٤٦ حسبما تم الإشارة إليه أعلاه. إن نظام الحكم في إيران لا يزال يشكل عقبة أمام تحقيق المساواة بين النوعين الاجتماعيين في مجال الاقتصاد، من منطلق وجود فجوة حادة في الدخل بين الرجال والنساء في إيران تبلغ ١٧,١ في المائة، وهي واحدة من أعلى الفجوات في العالم لتأتي إيران في المرتبة ١٤٥ في هذا الصدد. والجدير بالذكر أن نسبة النساء الإيرانيات المشرعات والمسؤولات الكبار والمديرات تبلغ ٢١,٩ في المائة، وأن نسبة النساء الإيرانيات العاملات في المهن المهنية والتقنية تبلغ ٥٣,٤ في المائة. وفيما يتعلق بأجور الوظائف المماثلة، يبلغ معدل الفجوة بين النوعين الاجتماعيين في إيران ٥٤,٢ في المائة. في النهاية، سجل المؤشر الفرعي للتمكين السياسي إحدى أدنى درجات المساواة في إيران، حيث بلغت نسبته ٣,١ في المائة، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس شورى الملالي ٥,٩ في المائة، ونسبة تعيين المرأة في المناصب الوزارية ٥,٣ في المائة، وتبلغ نسبة تولي المرأة كرئيسة للحكومة صفر في المائة.



الإحصائيات الرسمية لعقوبة التمرد على الحجاب الإجباري

أعلن المتحدث الرسمي باسم قوات الشرطة، في ١٤ يونيو ٢٠٢٣ أن قوات الشرطة أرسلت منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣؛ ما يقرب من مليون (٩٩١١٧٦) رسالة نصية تحوي على أمر توقيف إلكتروني إلى النساء اللواتي شوهدن بدون حجاب في سياراتهن. كما تم إرسال ١٣٣,١٧٤ رسالة نصية تحتوي على أمر توقيف إلكتروني إلى منتهكات الحجاب الإجباري للمرة الثانية، بأنه تم إيقاف سياراتهن لفترة محددة. كما تم خلال هذه الفترة التحفظ فعلياً على ٢٠٠٠ سيارة، من خلال إرسال رجال الشرطة إلى أماكن السيارات وإخراجها من الطريق. وقامت الشرطة الإيرانية بإحالة أكثر من ٤٠٠٠ قضية إلى الجهات القضائية ضد منتهكات قانون ارتداء الحجاب الإجباري.

وأضاف: حتى الآن ورد لنا ١٠٨٢١١ بلاغاً عن حدوث مخالفات في الأماكن العامة والمحلات والمتاجر وغيرها، وتم ضبط ٣٠١ مخالفة وتقديمها للسلطة القضائية.

وتم خلال الفترة الممتدة من ٢١ مارس حتى ٢٢ يوليو ٢٠٢٣؛ رفع ٢٢٥١ قضية ضد النساء بسبب عدم ارتداء الحجاب. وأدين ٨٢٥ امرأة من إجمالي النساء اللواتي رفعت ضدهن قضايا انتهاك قانون الحجاب والعفة.

يوليو ٢٠٢٣

النساء يواجهن عقوبات قاسية بسبب التمرد على الحجاب الإجباري

واجهت النساء في إيران عواقب وخيمة بسبب التمرد على الحجاب الإجباري. وشملت العقوبات الفصل من العمل، والقيام ببعض المهام المهينة، من قبيل غسل الجثث في المشرحة، وتنظيف الأماكن العامة، وحتى السجن. وحُكم على امرأة بالسجن لمدة شهرين، والحرمان من مغادرة المكان الذي تتواجد فيه، والمشاركة الإجبارية في جلسات العلاج النفسي؛ بسبب عدم التزامها بالحجاب الإجباري. وحُكم على امرأة أخرى تم القبض عليها وهي تقود السيارة بدون حجاب؛ بغسل الجثث لمدة شهر، وحُكم عليها بدفع غرامة بدلاً من قضاء عقوبة السجن. وحكم على طبيبة متدربة بتنظيف الأماكن العامة بتهمة خلع الحجاب. وعوقبت أخريات بالقيام بأعمال خدمية في المدينة.

بالإضافة إلى ذلك، نشرت وكالة "رويترز" للأنباء مقطع فيديو يظهر امرأة وهي تتعرض **للتحرش الجنسي** من قبل قوات الأمن.

تكثيف فرض الحجاب الإجباري من خلال قمع صاحبات الأعمال

أمرت مختلف الوزارات في إيران الإدارات التابعة لها بمنع تمكين النساء غير المحجبات من دخول المستشفيات والأماكن السياحية والمتاحف. وطبقت سلطات محافظة طهران لوائح صارمة بشأن الحجاب، وطالبت موظفيها بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد حالات انتهاك الحجاب. وصدرت الأوامر للمستشفيات بجعل تقديم الخدمات الطبية مشروطاً بالامتثال لقوانين الحجاب الإجباري؛ دون تحديد ما يجب فعله في حالات الطوارئ. وقامت بلدية طهران بتوظيف ٤٠٠ سيدة من **حارسات الحجاب** براتب شهري ضخم لفرض الحجاب الإجباري في محطات مترو الأنفاق.

وأغلقت الشرطة العديد من المحلات التجارية، وألقت القبض على مديرها؛ بسبب تقديمهم خدمات للنساء غير المحجبات. وألقت النيابة العامة والثورية بمدينة دماوند القبض على موظفي أحد البنوك بسبب تقديم الخدمة لامرأة غير محجبة. وتم اتخاذ إجراءات قانونية ضد موظفات يعملن في شركات كبيرة، بما في ذلك شركتي "ديجي كالا" و"طاقجه"؛ بسبب حضورهن في مكان العمل دون ارتداء الحجاب الإجباري. وتم إغلاق هذه المحلات التجارية مؤقتاً، بيد أنها استأنفت أعمالها بعد رد الفعل الإيجابي من قبل جماهير الشعب.



هذا المستشفى يمنع دخول النساء غير المحجبات

عودة دورية الإرشاد

أعاد نظام الملالي **دوريات الإرشاد** إلى الشوارع بغية استهداف النساء اللواتي لا يلتزم بقواعد اللباس الإجباري. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الشرطة عن عودة دوريات المراقبة، وتوعد باتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفات للأعراف.

وردًا على الاحتجاجات الواسعة النطاق، قامت قوات الشرطة بإزالة شعار "دورية الإرشاد" من الشاحنات، لكنها مستمرة في استخدامها لاعتقال النساء. وأثار هذا الإجراء المقاومة الشعبية، ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات في مختلف المدن، ومن بينها مدينتي رشت وأصفهان.

ونظرًا للضغوط التي كانت موجودة قبل وقوع الحدث، تراجعت الشرطة واكتفت بتصوير السيدات اللواتي يرفضن الحجاب الإجباري. ومع ذلك، استمرت الاشتباكات حيث قامت **دوريات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، ورجال الأمن المتنكرون في ملابس مدنية بمضايقة النساء واعتقالهن، مما أدى إلى وقوع اشتباكات عنيفة في بعض المدن، من قبيل شيراز وهمدان.

وطالبت منظمة العفو الدولية سلطات النظام الإيراني بإلغاء الحجاب الإجباري، وإلغاء جميع الإدانات والأحكام المتعلقة بالتمرد على الحجاب الإجباري، وإسقاط جميع التهم الموجهة ضد جميع الأشخاص الذين يُلاحقون قضائيًا، والإفراج دون قيد أو شرط عن أي امرأة تم اعتقالها بسبب التمرد على الحجاب الإجباري. ويجب على السلطات أن توقف خطط معاقبة النساء والفتيات بسبب ممارستهن لحقوقهن في المساواة والخصوصية و**حرية التعبير** والدين والمعتقد.

سبتمبر ٢٠٢٣

اعتقال أكثر من ٦٠٠ امرأة في الذكرى السنوية للانتفاضة

بدأ نظام الملالي، الذي أضعفته انتفاضة عام ٢٠٢٢ بشكل كبير؛ موجةً من الاعتقالات وإعادة اعتقال النشطاء، والنشطاء الطلاب، والسجناء السياسيين السابقين، وأسر شهداء الانتفاضة، قبل أشهر قليلة من [الذكرى السنوية للانتفاضة](#).

رداً على السخط المتزايد، قام نظام الملالي بنشر ٤٤,٠٠٠ جندي لقمع الاحتجاجات المحتملة. وشددت قوات الأمن سيطرتها، لدرجة أنها منعت التجمعات الصغيرة المكونة من ٣ أشخاص في بعض مناطق طهران. وكانت طائرات الهليكوبتر تحلق فوق رؤوسهم، واستخدمت قوات الأمن بنادق الرصاص الحي ضد المدنيين.

وعلى الرغم من ذلك، احتج أبناء الشعب الإيراني أصحاب الإرادة القوية، وخاصة النساء والشباب، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مع قوات الأمن في عدة مدن. وتم اعتقال أكثر من ٦٠٠ امرأة في طهران وحدها، وسجن ١٣٠ امرأة في [سجن قرجك](#). وأضرب أصحاب المتاجر في كردستان تضامناً مع المحتجين، وعلى الرغم من الوجود الأمني المكثف، استمرت الاحتجاجات والاشتباكات في مشهد وكرمانشاه بين الشباب المتظاهرين وقوات الأمن. تظهر الصور أدناه مدى وحشية قوات الأمن في مواجهة من تجرأوا على النزول إلى الشوارع.



هاجم مرتزقة قوات حرس نظام الملالي النساء المعتقلات في سجن قرجك، في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن ٢٠ سجيناً. وتعرض العديد منهن للضرب والسب، وتُقلوا إلى الحبس الانفرادي وحرمانهم من الاحتياجات الأساسية، من قبيل الماء الساخن والغذاء والدواء. وفي اليوم التالي، بدأت الاشتباكات في همدان بين النساء والشباب وقوات الأمن بتريديد هتافات "[الموت لخامنئي](#)" و"فلتسقط جمهورية الإعدام". وفي مشهد صادم، حاصرت قوات الأمن امرأة وحيدة لاعتقالها، في المنطقة ١٣ بمدينة همدان.



قوات الأمن تحاصر شابة وحيدة في همدان

أعلنت أجهزة المخابرات والأمن رسمياً عن اعتقال ٣٥٧ شخصاً في طهران ومدن أخرى، بما في ذلك اعتقال العشرات من الأشخاص المنتمين [لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية](#).

ومع ذلك، نفّذت وحدات المقاومة التابعة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، خلال يومين فقط، ٤٤ عملية في طهران و٤٠ مدينة أخرى للتصدي للقمع الذي وصل إلى ذروته.

التصديق على مشروع قانون جديد للحجاب لقمع الطالبات

صدّق مجلس شورى الملالي، عشية الذكرى السنوية للانتفاضة الإيرانية في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٣ وبداية العام الدراسي الجديد في ٢٣ سبتمبر؛ على مشروع القانون المثير للجدل المسمى بـ "دعم الأسرة من خلال الترويج لثقافة الحجاب والعفة".

ويتكون مشروع القانون المذكور من ٥ فصول، بغية تطبيق قوانين وسلوكيات صارمة تتعلق بالملبس، وتبرير القيود على ملابس المرأة باسم الحفاظ على القيم العائلية، والتأكيد على التزام الجهات الحكومية بالترويج للحياة الإسلامية، وتطبيق الحجاب الإجمالي، وتثقيف الناس بالحجاب والعفة.

ويحدد مشروع القانون في مختلف الفصول؛ المهام المنوطة لأكثر من ٣٠ وزارة ومنظمة حكومية، ومن بينها الفصل بين النوعين الاجتماعيين في مكان العمل، وتطبيق قوانين الملبس في المدارس، والعقوبة المقررة على الانتهاكات. بل إن مشروع القانون هذا يجعل حتى التوظيف والترقية والتمتع بالخدمات مشروط بامتثال الأفراد لقوانين الحجاب الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضع عقوبات وغرامات صارمة على المخالفات، ويوسع نطاقه ليشمل الفضاء الإلكتروني وأماكن ممارسة النشاط التجاري لضمان مراعاة قوانين الحجاب الإجمالي.

على الرغم من أن مجلس صيانة الدستور لم يصدق حتى الآن على مشروع القانون ليتم العمل به كقانون، إلا أن التقارير تشير إلى أن الضابطات يطبقن قوانين صارمة على الملبس في الجامعات، بما في ذلك غطاء الرأس وارتداء ملابس طويلة حتى الركبتين. وتطبق الجامعات بعض اللوائح باستخدام اللافتات والدوريات وحتى تكنولوجيا التعرف على الوجه.



لافتة اللوائح في جامعة أميركبير بطهران

أصدر نظام الملالي أمراً بإغلاق المقاهي المحيطة بالجامعة بوصفها مراكزاً يتم فيها ممارسة الأنشطة المناهضة للأمن القومي، وتدلل هذه الإجراءات على مدى قلق هذا النظام الفاشي من الاحتجاجات المحتملة.



سيارات مموهة تقوم بدوريات في حرم جامعة طهران

انتقاد مشروع القانون الجديد للحجاب باعتباره فصلاً عنصرياً بين النوعين الاجتماعيين

انتقد خبراء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بشدة قانون الحجاب الذي اقترحته إيران، ووصفوه بأنه "فصل عنصري قسري بين النوعين الاجتماعيين".

وأعرب الخبراء عن قلقهم العميق، وأكدوا على أن هناك قانوناً يفرض عقوبات على النساء والفتيات بسبب عدم ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، ووصفوه بأنه أداة منهجية تهدف إلى إخضاع المرأة للسيطرة الكاملة وإجبارها على الطاعة، من خلال فرض قيود على حريتها وحقوقها.

وحذّر الخبراء من فرض عقوبات صارمة على عدم مراعاة الحجاب الإجمالي، مما قد يؤدي إلى العنف، خاصة فيما يتعلق بالنساء المحرومات اقتصادياً. ومن خلال حث السلطات الإيرانية على إعادة تقييم قانون الحجاب الإجمالي بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ طالبوا بضمان حصول النساء والفتيات في إيران على حقوقهن كاملة.



آرميتا كراوند، ضحية التطبيق العنيف للحجاب الإجمالي

أكتوبر ٢٠٢٣

القتل المفجع لآرميتا كراوند

صدم قتل **آرميتا كراوند** المفجع، في شهر فبراير ٢٠٢٣ العالم بعد اعتداء دورية الحجاب عليها في محطة مترو طهران.

منذ البداية، سيطرت أجهزة المخابرات على القضية وقيدت بشدة إمكانية وصول الأسرة أو الأصدقاء أو وسائل الإعلام إلى الضحية. وشملت محاولات حجب المعلومات توجيه تهديدات للطالبات في مدرسة آرميتا.

قدمت وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة نظام الملالي روايات متناقضة في محاولة لقياس رد الفعل العام على وفاة آرميتا، والتي حدثت على غرار وفاة **مهسا أميني (حينا)**، وعلى الأرجح أنها حدثت بعد هذه الحادثة بوقت قصير.

ولدت آرميتا كراوند في ٢ أبريل ٢٠٠٦، وهي امرأة شابة تتمتع بصحة جيدة وموهوبة. وكانت بارعة في رياضة التايكوندو، وحصلت على الحزام الأسود من الدرجة الثالثة، وكانت تحب الرسم.

تعرضت آرميتا، في ١ أكتوبر ٢٠٢٣ لهجوم في إحدى محطات مترو طهران من قبل حارسات الحجاب وأصيبت بضربة قوية على رأسها ودخلت في غيبوبة. وأشارت التقارير إلى تدهور حالتها الصحية بشكل خطير، مما أدى إلى إصابتها بنزيف في المخ جعلها على وشك الموت الدماغي.

والجدير بالذكر أن عدم قيام نظام الملالي بنشر اللقطات الكاملة لكاميرات المراقبة في مترو الأنفاق يثير الشكوك في أن رواية الحكومة لم تكن صحيحة، وأن حارسات الحجاب "متورطات في هذه الحادثة".

نوفمبر ٢٠٢٣

توظيف أكثر من ٢٨٥٠ امرأة من حارسات الحجاب في محطات مترو طهران

نشرت صحيفة "اعتماد" الحكومية نسخة طبق الأصل من وثيقة سرية للغاية صادرة عن وزارة الداخلية، تشير إلى توظيف أكثر من ٢٨٥٠ امرأة من حارسات الحجاب في محطات المترو. جاء في هذا المنشور المؤرخ في ٣٠ مايو ٢٠٢٣ والموجه إلى بعض الجهات الحكومية، ومن بينها بلدية طهران وشركة مترو العاصمة: "إن السيدات اللواتي لا يرتدين الحجاب القانوني محظور عليهن دخول الأماكن التي تشرف عليها الحكومة".

وأعلن وزير الداخلية أحمد وحيد أن: "وزارة الداخلية تدعم الأشخاص الذين يقومون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفقاً للقانون".

وفي الشهر التالي، شوهدت ضابطات حارسات الحجاب، ورجال الأمن المتنكرون في ملابس مدنية في محطة مترو مسرح المدينة في طهران وهم يقومون بتفتيش الأمتعة الشخصية للركاب والتقاط صور لسجلات هواتفهم دون تصريح خطي. وكانت هذه الخطوة انتهاكاً واضحاً للخصوصية والإجراءات القانونية.

كما أصدرت محافظة قم تعميماً للموظفات الحكوميات تأمرهن فيه بالتواجد في مكان العمل مرتديات الحجاب الأسود وبدون مكياج.



هجوم عناصر ملثمين من قوات الأمن على الفصول الجامعية

وقعت حادثة مزعجة في الجامعة الوطنية في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، حيث هاجمت قوات الأمن الملثمين المكتبة، والفصول الدراسية في كلية علم النفس، وكذلك كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

وصادروا بطاقات الهوية الطلابية للطالبات اللواتي لا يلتزم بالحجاب الإجمالي. ورداً على هذا العمل الهمجي، بدأ طلاب عدة جامعات في طهران إضراباً لمدة يومين ولم يحضروا فصولهم الدراسية تضامناً مع الطالبات اللواتي تم مصادرة بطاقات هويتهن الطلابية.

تزامناً مع التزايد المطرد لعمليات الإعدام، شهدنا في شهر ديسمبر إعدام ٥ نساء ليصل العدد الإجمالي للنساء اللواتي تم إعدامهن خلال عام ٢٠٢٣ إلى [٢٥ امرأة](#).



إصدار أحكام مشددة بالسجن على السجينات السياسيات، وأسر شهداء الانتفاضة

اعتقل نظام الملالي، خلال عام ٢٠٢٣، المئات من الناشطات والمعارضات في مجال حقوق الإنسان أو أنه اعتقلهن مرة أخرى.

أصدر نظام الملالي حكماً نهائياً بإضافة ٣ أعوام إلى مدة سجن [مريم أكبري منفرد](#)، وهي إحدى أقدم السجينات السياسيات في البلاد، مما يرفع مدة سجنها إلى ١٨ عامًا. وبذلك لن يُطلق سراحها بعد انتهاء عامها الخامس عشر في السجن هذا العام.

وحتى وفقًا للقوانين اللإنسانية لنظام الملالي، كان ينبغي إطلاق سراح السجينة السياسية مريم أكبري بعد أن قضت ١٠ سنوات من مدة عقوبتها في عام ٢٠١٩. ويعتبر النظام الإيراني أن "الجريمة" الرئيسية لمريم أكبري منفرد هي التقاضي على دماء شقيقاتها وإخوانها الذين استشهدوا خلال العقد الماضي.

والجدير بالذكر أن نظام الملالي الفاشي أصدر أحكاماً بالسجن لفترات طويلة على السجينات السياسيات المناصرات لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة. إذ أصدر حكماً بالسجن لمدة ٥ سنوات على زهرا صفائي، وبالسجن لمدة ١٣ سنة على [معصومة باوري](#).

وتم اتهام ٣ سجينات من أنصار مجاهدي خلق بالبغي وهن: [مرضية فارسي](#)، [فروغ تقوي بور](#)، ونسيم غلامي فرد، وهي تهمة سياسية صنعها الملالي، وهي من بين الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام.



من اليمين: فروغ تقوي بور، وزهرا صفائي، ومريم أكبري، ومرضية فارسي، ومعصومة باوري

تعيش السجينة السياسية **معصومة صنوبري** المتهمة بقيادة الاحتجاجات، منذ أكثر من عام في الحبس الانفرادي منفصلة عن السجينات الأخريات في **سجن فرديس** بکرج (المعروف باسم كجوي). ولدت معصومة صنوبري في عام ١٩٨٨، وهي أم لابنة.

كما تم استدعاء **مهسا يزداني**، والدة شهيد الانتفاضة، محمدجواد زاهدي لقضاء ٥ سنوات في السجن بتهمة المطالبة بالعدالة لنجلها.

السجينات السياسيات يحتجن على دخول السلطات القضائية في عنبر النساء بسجن إيفين

قام علي القاضي مهر، المدعي العام الأعلى في طهران، بمعية القاضيين سيئي السمعة، **إيمان أفشاري**، ومحمدرضا عموزاد، في ٢٧ ديسمبر، ٢٠٢٣ بزيارة عنبر النساء في سجن إيفين، مما دفع السجينات إلى الاحتجاج، حيث احتجت هؤلاء السجينات على نظام الملاي وعلی حضور مسؤولي الجهاز القضائي. وتدخل حراس العنبر بعنف واعتدوا على السجينات، وقاموا بمرافقة مسؤولي الجهاز القضائي إلى الخارج. وقطعت إدارة السجن خطوط هواتفهن وهددتهن بتوجيه اتهامات جديدة إليهن وترحيلهن إلى مناطق مختلفة في إيران.

هذا وهناك مناصرات لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية بين السجينات السياسيات المسجونات في عنبر النساء بسجن إيفين، من بينهن شيوا إسماعيلي، وسودابة فخارزاده، وزينب همرنك، وفرشته نوري، وأذر موسى زاده كروندي، **وزهرا صفائي**، ومريم بانو نصيري، وأرغوان فلاحی، وبروين ميرآسان، ومرضية فارسي، وفروغ تقي بور، ونسيم غلامي فرد، وإلهام فولادي.

الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي ضد المتظاهرين الإيرانيين

وثقت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ٦ ديسمبر ٢٠٢٣؛ لجوء قوات الأمن الإيرانية للعنف الجنسي على نطاق واسع لترويع المعارضين لنظام الملاي وإجبارهم على القيام بما تشاء.

ويصف هذا التقرير بالتفصيل التجارب المزعجة التي عاشها ٤٥ ناجيًا من المظاهرات الوطنية، ويحتوي على روايات ٢٦ رجلاً و ١٢ امرأة و ٧ أطفال وقعوا ضحايا للاعتداء الجنسي والاعتصاب الجماعي ومختلف أشكال العنف الجنسي بواسطة قوات الأمن والمخابرات.



جرائم الشرف وقتل المرأة في إيران ليس جريمة يعاقب عليها القانون

تحولت **جرائم الشرف** وقتل المرأة في إيران إلى عنف منهجي، ولم تعد النساء والفتيات الإيرانيات آمانات في المنزل والمدرسة والشارع والمجتمع بأكمله. كما أن النساء والفتيات الإيرانيات لسن في مأمن من الخطر حتى في منازلهن.

إن نظام الملاي الذكوري القائم على سيطرة الرجال والمناهض للمرأة، والذي تحكمه قوانين غير إنسانية؛ يساهم في حدوث مثل هذه الجرائم، ويساعد على استمرارها.

سجلت لجنة المرأة بالمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، من خلال جمع المعلومات من مختلف وسائل الإعلام؛ ١٣٢ حالة قتل بدافع الشرف وقتل المرأة، منذ يناير ٢٠٢٣، وهو ما يزيد عن الأرقام الرسمية التي تشمل ٨٥ جريمة قتل للمرأة و ٤٧ جريمة قتل بدافع الشرف.